جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

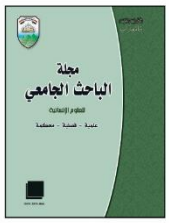

الضرورة الشعرية عند عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ اليمنيّ (ت:702هـ) في كتابه: المحرر في النحو

يوسف مثنى عبدالله الحاج

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:

الضرورة، الشعرية، المحرر في النحو

الملخص:

يقف هذا البحث عند مسألة الضرورة الشعرية، عند عمر بن عيسى الهرمي، في كتابه: المحرر في النحو، بهدف معرفة موقف الهرمي من مسألة الضرورة الشعرية، ومدى تواجدها في كتابه المحرر في النحو، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، ويعقبهما خاتمة وقائمة بالمصادر. فأما التمهيد، فاقتصر على بيان مفهوم الضرورة الشعرية، وصورها، وأقسامها. وتناول المبحث الأول الضرائر الشعرية التي وافق فيها الهرمي النحاة. كما تناول المبحث الثاني الضرائر الشعرية التي خالف فيها الهرمي النحاة. أما المنهج المتبع في هذا البحث، فهو المنهج التحليلي الوصفي، وكذلك المنهج الاستقرائي، فهذان المنهجان هما المناسبان لطبيعة هذا.

وقد خرج البحث بجملة من النتائج من أبرزها أن الهرمي واحد من النحويين الذين يؤيدون القول بالضرورة الشعرية، كما أن للضرورة الشعرية مظاهر وصورا متعددة عند الهرمي، وسنكتفي بعرض بعض من تلك الصور.

الضرورة الشعرية عند عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ اليمنيّ (ت:702هـ) في كتابه: المحرر في النحو

Poetic Necessity in Umar ibn Isa ibn Ismail al-Harami al-Yamani's (d. 702 AH) Book *Al-Muharrar fi A-Nahw*

Yusif Muthana Abdallah Alhaj
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen

Keywords:

Necessity, Poetic, AL- Muharrar fi Al-Nahwa

Abstract

This study examines the issue of poetic necessity in the works of Umar ibn Isa ibn Ismail al-Harami al-Yamani, particularly in his book Al-Muharrar fi al-Nahw, with the aim of identifying his stance regarding poetic necessity and assessing the extent of its presence within his grammatical discourse. The study is divided into two main sections preceded by an introduction and a preliminary chapter and followed by a conclusion and a bibliography. The preliminary section is devoted to clarifying the concept of poetic necessity, its forms, and classifications. The first section discusses the cases of poetic necessity in which al-Harami concurred with earlier grammarians, whereas the second examines those instances in which he diverged from them. The study adopts both the descriptive-analytical and inductive methodologies, as these approaches are most suitable for the objectives and nature of the research. The findings reveal that al-Harami was among the grammarians who supported the concept of poetic necessity and that poetic necessity assumed various forms and manifestations in his work, several of which are highlighted in this study

المقدمة:

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى صحابته الغر الميامين، أمّا بعد: فقد النحويون جهوداً كبيرة بهدف إرساء قواعد اللغة العربية ووضع أصولها وتحديد فروعها؛ متتبعين في ذلك ما وقفوا عليه من كلام العرب الفصحاء، واستنباط أحكامهم وأصولهم من استعمالات العرب أنفسهم، مؤيدين ذلك بما ورد في أفصح الكلام، كلام الله عزّ وجل.

وقد رافق نشأة علم النحو وبناء قواعده ما عُرف بنظرية العامل التي احتفى بها النحاة وعدوها بيضة النحو وعماده، ولا شك أن جهود النحويين قد اصطدمت بنماذج خالفت ما وضعوه من قواعد لم تستطع نظرية العامل – وحدها– أن تقدم تفسيرا مناسبا، فظهر ما عُرف بالعلة النحوية، ثم ما عرف بالتأويل النحوي، وكان لا بد للنحويين من مخرج منطقي يقيمون به ما اعوج من قواعدهم، فلجأوا إلى القول بالضرورة الشعرية التي تبيح للشاعر الخروج عن القاعدة المرسومة، وبذلك تسلم للنحويين قواعدهم. ومن هنا جاءت فكرة ها البحث الذي جاء تحت عنوان **(الضرورة الشعرية، عند عيسى بن عمر الهرمي في كتابه: المحرر في النحو)**، وقد جاء في مبحثين يسبقهما ملخص ومقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

وتأتي أهمية هذا البحث من وقوفه على ظاهرة الضرورة الشعرية، وما لقيته هذه المسألة من جدل كبير بين النحويين، بين قائل بها، ورافض لها.

ويهدف هذا البحث إلى الآتي:

- بيان مفهوم الضرورة عند الهرمي.
- بيان الضرائر الشعرية التي وافق فيها الهرمي النحاة.
- بيان الضرائر الشعرية التي خالف فيها الهرمي النحاة.
- الكشف عن سر مخالفة الهرمي للنحاة في بعض الضرائر.

وقد اختار البحث المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستقرائي؛ لأنّهما الأنسب لطبيعة هذا البحث وغايته، المتمثلة في الوقوف على تحديد مفهوم الضرورة الشعرية وصورها، وأقسامها، ونماذجها عند الهرمي.

وقد تناول التمهيد مفهوم الضرورة الشعرية، وصورها، وأقسامها. أما المبحث الأول، فتناول صورا ونماذج من الضرورة الشعرية التي وافق فيها الهرمي النحويين السابقين، منها ما كان في باب الأسماء، ومنها ما كان في باب الحروف، وكل تلك الصور تكشف عن قبول الهرمي لفكرة الضرورة الشعرية، وتأييده للقول بها. أما المبحث الثاني، فتناول الضرورات الشعرية التي خالف فيها الهرمي النحاة، وهي ليست كذلك، ولم يقل بها أحد من النحاة.

أما الدراسات السابقة، فلا شك أنها كثير جدا، منها ما تناول الضرورة الشعرية كمفهوم عام، ومنها، ما اقتصر على بيان موقف النحويين من مسألة الضرورة الشعرية، ومنها ما تناول الضرورة الشعرية عند شاعر ما أو نحوي ما، غير أنه مع

كثرة تلك الدراسات، فإنني لم أجد منها ما تناول الضرورة الشعرية عند عمر بن عيسى الهرمي تحديدا، وهذا هو ما يميز هذه الدراسة، وهي أنها تتناول موضوعاً محدداً، وهو بيان موقف الهرمي الضرورة الشعرية، وصورها في كتابه المحرر في النحو.

هذا ما أمكننا، وما استطعنا إليه سبيلاً، سائلين المولى عز وجل أن يكون خالصًا لوجهه الكريم وأن يجزينا عليه الجزاء الأوفى، وآخر دعوانا أَنِ الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالمِيْنَ.

التمهيد:

- مفهوم الضرورة الشعرية:

الضرورة مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها موزعة مبثوثة في أبواب النحو والصرف معًا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم. فقد ظنَّ النحاة والنّقاد أنَّ الوزن والقافية في الشعر يلجئان الشاعر إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النّظام اللغوي"[1].

ومع هذا لم يتفق النحاة على مفهوم محدد للضرورة الشعرية، فقد تباينت آراؤهم وتشعبت، إذ "ذهب الجمهور إلى أنَّ الضرورة: ما وقع في الشعر مما لا يقع في النّثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[2]، وذهب جماعة منهم إلى "أنَّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة"[3]، أي إنَّ الشاعر يضطر إليها اضطرارًا؛ لأنَّه ليس لديه متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير، وبه قال ابن مالك: "فإنَّ الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النَّازل مما لا مدفع له"[4]، والضرورة منها الحسن ومنها القبيح ، وهذا ما ذكره السيوطي، فقال: "ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حُسنًا وقُبْحًا"[5].

ويرى سيبويه أنَّ الضرورة شيءٌ خاصٌ بالشعر، فهو يقول: "اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ...، وحذف ما لا يحذف، يشبِّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا"[6].

ونخلص إلى أنَّ الضرورة الشعرية: هي مخالفة الشعراء الضوابط والقواعد (النحوية والصرفية) التي وضعها علماء اللغة عند تقعيد قواعد الكلام العربي، وأرجع بعضهم ذلك لأسباب منها: إقامة وزن الأبيات الشعرية، أو ضعف التّصرف، أو بلوغ غرض لا بدَّ منه، والضرورة عند النحويين حسنة ومستقبحة [7]، وحددوا ما يجوز للشاعر استخدامه في حالة الضرورة.

و(الهرْمي) ليس في منأىً عن ذلك، فقد ذكر عدة أمورٍ يجوز للشاعر استعمالها، والخروج عن القاعدة في حالة الضرورة [8].

- صور الضرورة الشعرية:

للضرورات الشعرية صورة مختلفة متعددة، نجدها مبثوثة في كتب النحو واللغة، فقد تظهر في صورة الزيادة أو النقص، أو التقديم أو التأخير، أو تغيير في الإعراب، وذلك على النحو الآتي[9]:

- **ضرورات الزيادة:**

ومن ذلك تشديد الميم في قول رؤبة:[10]

ثُمَّتَ جِيْتُ حَيَّةً أَصَمَّا

ضَخْمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[11]

فقد قال: (الأَضْخَمَّا)، بتضعيف الميم، وحقُّه أن يقول: الأضْخَمَ، وقوله:

لقد خَشِيتُ أن أرَى جَدَبّا

فِي عامِنا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا [12]

يريد (جَدبًا)، و(أخْصَبَ)، فشدّد الباء للضرورة[13].

• **ضرورات جمع الشيء بزيادة على غير ما يجمع، كقول رؤبة بن العجاج[14]:**

أَقْفَرَتِ الوَعْسَاءُ والعَثاعِثُ

مِن أَهْلِها وَالبُرَقُ البَرَارِثُ

جمع (بَرْث) على برارث، وحقه أن يجمعه على (بِراث) [15].

• **ضرورة زيادة حرف، كقول رؤبة:**

قُبٌّ مِنَ التعداءِ حُقْبٌ في سوَقْ

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيْها كَالمقَقْ [16]

يقول ابن عصفور: "والمقق: الطول. ألا ترى أنّه إنّما يُقال: في الشيء طول، ولا يقال: فيه كالطول"[17].

• **ضرورة تحريك الساكن:**

ومن ذلك قوله رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْ [18]

حرّك الفاء من (الخَفَق) بحركة الخاء، وإنّما هو (الخَفْقٌ)، حركه لما اضطرّ [19].

• **ضرورة ردّ ما كان محذوفًا؛ تنبيهًا على الأصل المتروك، كقوله رؤبة:**

حَتّى تَحاجَزْنَ على الرُّوَادِ

تَحاجُزَ الرَّيِّ وَلم تَكادِ[20]

قال: (لم تكاد)، فردّ الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين [21].

• **ضرورات الحذف:**

كالاستغناء بلفظ عن لفظ محذوف، ومن ذلك قول رؤبة:

ولو تَرى إذْ جُبَّتِي مِنْ طَاقِ

وَلِمَّتِي مثلُ جَنَاحِ غَاق[22]

يريد: مثل جناح الغراب، فاجتزأ بصياحه منه[23].

وهناك صور كثير للضرورة الشعرية يمكن الرجوع إليها في مظانها

ثالثاً: أقسام الضرورات:

يكاد النحويون واللغويون يتفقون على تقسيم الضرورات الشعرية على قسمين رئيسين[24]:

– **ما قيل: إنه من أحسن الضرورات.** وهو ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس، وهو كلّ ما كان فيه رد إلى الأصل كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، كحذف الياء في(فَعَالِيْل)، ونحوه، ومدّ المقصور[25]، وإسكان الْيَاء من الْمَنْصُوب؛ لأنَّ تحريكها ثقيلٌ بكلِّ حَال[26]، كما في قول رؤبة. ونجد هذا في قول رؤبة[27]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ

أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

ومنها صرف ما لا ينصرف، يقول سيبويه: "اعلم أنَّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام،

من صَرْفِ ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء"[28]، ويقول ابن يعيش: "فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر؛ لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنَّه ردٌّ إلى الأصل، لا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث، فإنَّه لا يجوز صرفه للضرورة؛ لأنّه لا ينتفع بصرفه؛ لأنّه لا يسدّ ثلمة في البيت"[29]. ومن هذا قول النابغة [30]:

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعًا

جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الأَكْوَار

فصرف (قصائد) في ضرورة الشعر، وهي ممنوعة من الصرف.

– **ما قيل: إنَّه من أقبح الضرورات.** وهي كل ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي، بتغيير ما من زيادة أو نقص، وكل ما أدى إلى لبس؛ كالتباس جمع بجمع، كردّ مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنّه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام، وكالزيادة المؤدية لما ليس أصلاً، وكالنقص المجحف، كقول لبيد[31]:

دَرَسَ المنا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ

وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد المنازل[32].

ومن تلك الضرورات ترخيم غير المنادى كما يجرى في النداء، كقول جرير:

ألا أَضَحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَاما

وَأَضحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[33]

فرخم (أمامة)، ونوى الحرف المحذوف[34].

المبحث الأول: الضرائر الشعرية التي وافق فيها الهرمي النحاة:

ذكر الهرمي بعض الضرورات الشعرية في مواضع متفرقة من كتابه المحرر، وذلك على النحو الآتي:

1- صرف ما لا ينصرف، ومنع ما ينصرف من الصرف:

فصرف ما لا ينصرف، كما جاء في بيت (أبي كبير الهُذلي) يصف تأبط شرًا، فقال [35]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ

حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلِ

فصرف: (عواقد) حينَ نوَّنهُ، وهو جمعٌ، ثالثُ حروفه ألفٌ، ولا يجوز صرفه كـ(مساجد)، إلا للضرورة [36]. وهذا ما عليه إجماع النحاة، خلافا لأبي الحسن الأخفش، والزجاجي أنَّ بعض العرب تصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف[37].

والظاهر أن الهرمي لم يخالف النحاة في جواز (صرف ما لا ينصرف) للضرورة؛ لأنَّه جائزٌ باتفاق بين البصريين والكوفيين[38].

وأما ما كان من باب منع ما ينصرف من الصرف، فكما جاء في بيت العباس بن مرداس السلمي يخاطب الرسول . صلى الله عليه وسلَم . فقال [39]:

فَمَا كانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ

يَفُوقَانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ

فمنع (مرداسًا) من الصرف؛ إذ حذف منه التنوين بغير علة، وكان قياسه الصرف [40]، قال البطليوسي: "وأمَّا منع ما ينصرف من الصرف،

فأجازه الكوفيون والأخفش، ولم يجزه جمهور البصريين، واحتجوا بأنَّ الشاعر إذا صرف ما لا ينصرف ردَّ الشيء إلى أصله ، وإذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله"[41].

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّه جائز في كل ما ينصرف إلّا (أفعل منك)، وهو مردودٌ؛ لأنَّ وزن (أَفعلَ) بمنزلة (أحمر) فكما أن(أحمر) يجوز صرفه في الضرورة، فكذلك (أفعل من)[42].

واتّبع الهرمي مذهب الكوفيين والأخفش وأبي علي الفارسي، في جواز منع ما ينصرف من الصرف، وحجتهم أنَّه قد جاء كثيرًا في أشعارهم [43].

2- إلحاق المعتلّ بالصحيح في الإعراب:

أجازه الهرمي، سواءً كان في (الياء) أو في (الواو) أو في (الألف)، وممّا جاء بـ(الياء) قول (قيس بن زهير العبسي) [44]:

أَلَمْ يَأتِيكَ، وَالأنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيّادَ

فأثبت (الياء) في: (يأتيك) وهو في موضع جزم[45] وهو ما أجازه سيبويه، فقال: "فجعله حين اضطُرَّ مجزومًا من الأصل"[46]، وقال ابن منظور: "فإنَّما أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة، وردَّه إلى أصله"[47]، وأجرى المعتل مجرى الصحيح ، ولا يجوز في المنثور من الكلام[48].

وممّا جاء (بالواو) قول الشاعر [49]

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئْتَ مُعْتَذِرًا

مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

قياسه: (لم تهجُ)، فأثبت (الواو) ضرورة [50].

وممّا جاء في الألف، قول عبد يغوث الحارثي[51]:

وَتَضْحَكُ مِني شَيْخَةٌ عَبشَمِيَّةٌ

كَأنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

أراد: (لمْ ترَ) بالجزم؛ لدخول (لم) ، فأثبتَ الألف ضرورة[52].

3- الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز:

ذكر الهرمي أنَّه لا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، كقول القائل: (نعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ)؛ لئلّا نجمع بين البدل والمبدل منه، ولم يجز ذلك إلا في الشعر، واستشهد بقول جرير الذي يمدح فيه عمر بن عبدالعزيز [53]:

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِـيْكَ فِينَـا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا

فـ(الزادُ) فاعل (نعم)، و(زادُ أبيك) مرتفع بالابتداء، و(نعم الزادُ) خبره مقدّم عليه، و(زادًا) تمييز [54].

وقد اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنعه سيبويه، وذهب إلى أنّه لا يُقال: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)، واتّبعه السيرافي وابن السراج ، وأجازه المبرّد وأبو علي الفارسي[55]، قال المبرد: "واعلم أنَّك إذا قلت: (نعم الرجل رجلًا زيد)، فقولك (رجلًا) توكيد؛ لأنَّه مُستغنًى عنه بذكر الرجل أولًا واختاره الزّمخشري على أنّه توكيد فقال: "وقد يُجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدًا ، فيقال: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)" [56]، وتابعهم ابن مالك[57].

وردّه ابن هشام في المغني، فقال: "وأمَّا إجازة المبرد ومن وافقه من (نعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ) فمردودٌ، ... والصحيح أنَّ (زادًا) مفعول لـ(تَزَوّد)،

إمَّا مفعولٌ مطلقٌ إنْ أراد به (التّزوُّدُ) ، أو مفعول بـه إن أُريـدَ بـه الشـيءُ الـذي يتـزوّده مـن أفعـال البرِّ "[58]، وأجـازه فـي الجـامع الصـغير ، فقال[59]: "ويجوز ذكره مع فاعل (نعمَ ، وبئسَ) المظهر ، نحو[60]:

والتَّغْلبيُّونَ (بِئْس الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْلًا) وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

والصحيح هو ما ذهب إليه الهرمي من جواز ذلك فـي الشعر، وكذلك يجوز فـي النّثر ، وعليه قوله عليـه الصـلاة والسـلام : ((نِعْـمَ الـمَنِيحةُ اللُّقحـةُ الصَّـفيُّ مِنحَـةً، والشّـاةُ الصَّـفيّ تَغْدو بِإنَـاءٍ وَتَـروحُ بِإنَاءٍ)) [61].

4- استعمال (كاد) بـ(أنْ)، و(عسى) بغير (أنْ):

أجاز الهرمي للشاعر استعمال (كاد) بـ(أنْ)، واستعمال (عسى) بغير (أنْ) واستدل بقول رؤبة بن العجاج[62] في (كاد):

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْحَصا

فاسم (كـاد) مضـمرٌ فيهـا، وخبرهـا (أن يمحصـا)، جاءت بـ(أن) والقياس أن تخلو منها ولكن الشاعر شـبهها بـ(عسى) [63]. واسـتدلَّ فـي (عسـى) بقـول هدبة بن الخشرم [64]:

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

(الهم) اسم (عسى)، وخبرها (يكون)، جاءت بدون (أنْ) تشـبيهًا بـ(كاد) والقيـاس أنْ يسـتعمل معهـا (أنْ)، فنقول: (عسى الهم أنْ يكون) [65].

وما ذهب إليه الهرمي هو مذهبُ البصريين، قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من بقول: عَسَى يفعـلُ، يُشَـبِّهُها بـ(كادَ) يفعـلُ"[66]، وظـاهر كـلام سيبويه أنَّه لا يختص بالشعر دون النثر، بل يأتي فيهما معًا.

5- نصب الأفعال بالفاء في غير الأجوبة:

ذكر الهرمي أنَّه يجوز للشاعر نصب الأفعال المتصلة بـ(الفاء) في غير الأجوبة، واستدلَّ بشعر المغيرة بن جنباء بن عمر التميمي الحنظلي الذي قال[67] فيه:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي بِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا

فنصـب (اسـتريحَ) بـدخول الفـاء عليـه، وهـو غير جواب[68]، ما ذهب إليه الهرمي هو ما تبناه البصريون، جاء في الكتاب: "وقد يجوز النّصبُ فـي الواجـب فـي اضـطرار الشـعر، ونصـبُه فـي الاضـطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنَّك تجعل أنْ العاملة"[69].

6- حذف الفاء من جواب الجزاء:

ومـن الضـرورات التـي ذكرهـا الهرمـي (جـواز حـذف الفـاء مـن جـواب الجـزاء)، واستشـهد بقـول جرير بن عبدالله البجلي، حيثُ تنافر مع خالد بن أرطأة، فقال جرير للأقرع بن حابس[70]:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّك إِنْ تُصْرَعْ أَخُوكَ يُصْرَعُ

فحـذف الفـاء مـن (أخـوك)، وهـي لازمـة فـي جـواب الجـزاء، كـون جملـة الجـواب جملـة إسـمية [71]، وهو عند سيبويه على التَّقديم والتأخير، فقال:

"أي (إنَّك تُصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك)" [72]، وقال المبرد:" وهو عندي على إرادة (الفاء)، والبصريون يقولون: هو على إرادة (الفاء)، ... فلا خلاف بين النحويين في أنَّه على إرادة (الفاء)؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح"[73]، وهو ما أراده الهرمي.

7- ضمُّ المنادى المفرد وتنوينه أو نصبه وتنوينه ردًّا على الأصل:

وهذه من الضرورات الشعرية التي ذكرها الهرمي، قال: "وإذا اضطرَّ الشَّاعر- في باب: (نداء المفرد) – إلى تنوينه كان له في ذلك وجهان: الضَّمُّ مع التّنوين ... والنصبُ مع التّنوين، قال الشاعر[74]:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

فضَمَّ: (مطرٌ) ونوَّنهُ، وهو منادى مفرد اضطرارًا في الشعر.

وقال آخر[75]:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

فنوَّن (عديًّا)، ونصبه مضطرًا، ولا يجوز هذا إلّا في الشعر"[76].

ذكر الهرمي وجهين في تنوين نداء المفرد:

الوجه الأول: الضَّمُّ والتنوين، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني واختاره الفراء[77].

والوجه الثاني: النَّصبُ والتّنوين، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، ويونس وعيسى، والجرمي، والمبرِّد، قال المبرِّد: "وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلزمونه النّصب، وحجتهم أنَّهم ردُّوه إلى الأصل ... والأحسن عندي النَّصب، وأن يردّه إلى أصله[78]. ويرى الهرمي جواز الوجهين كما تقدم.

8- الجزم بـ(إذا) في الشعر:

ذكر الهرمي أنَّ (إذا) لا يُجزم بها إلّا في الشعر، كقول الشاعر[79]:

إِذَا قَصُرَتْ أَسيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فـ(قَصُرَتْ) فعل ماضٍ مجزوم في المعنى بـ(إذا) على أنَّه شرط، و(كان) جواب الشرط، وموضعها الجزم، والتّقدير: (إذا تقصُرْ أسيافنا يكنْ وصلُها خُطانا)، وقوله: (فنضاربِ) معطوف على موضع كان؛ لأن (كان) جواب (إذا) مجزومة في المعنى، وكُسرت الباء من (نُضارب)؛ لأجل القافية [80].

قال سيبويه: "وإنْ اضطرَّ شاعرٌ فأجرى (إذا) مجرى (إنْ) فجازى بها قال: (أزيدٌ إذا تَرَ تَضْرِبْ، إنْ جعلَ (تضْربْ) جوابًا، وإنْ رفعها نصبَ، لأنَّه لم يجعلها جوابًا"[81]، وذكر في موضع آخر أنَّها ضرورة في الشعر فقال:" وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبّهوها بـ(إنْ)، حيثُ رأوها لِما يُستقبل، وأنَّها لا بدَّ لها من جواب"[82].

وقد استدل الهرمي على كون (إذا) جازمة –مع أنها دخلت على فعليين ماضيين- بمجيء (فنضاربِ) مجزوما؛ لأنه معطوف على موضع (كان).

المبحث الثاني: الضرائر الشعرية التي خالف فيها الهرمي النحاة:

تحدث الهرمي في بعض المواضع من كتابه المحرر عن بعض ما ظنه من ضرورات الشعر،

وهو في الحقيقة ليس كذلك، وذلك على النحو الآتي:

1- حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

ذكر الهرمي أنَّ حذف التنوين عند التقاء الساكنين ضرورة شعرية، واستشهد بقول أبي الأسود الدؤلي[83]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْر مُسْتَعْتِب

وَلا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيْلًا

أصله: (ولا ذاكرًا الله إلا قليلًا)، بتنوين (ذاكرًا) ونصبه، فحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهما التنوين، و(اللام) من اسم الله تخفيفًا، واستشهد بقوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحدُ (1) اللهُ الصَّمَدُ﴾، برفع (أحدُ) من غير تنوين[84]، فحذف التّنوين لالتقاء الساكنين[85]، وهذه لا تعدُّ ضرورة من ضرورات الشعر، فكيف يستدلّ بالآية على حذف التنوين ويعدها ضرورة من ضرورات الشعر. وذكر ابن هشام أنَّ التنوين يحذف لالتقاء الساكنين، وهو قليل ولم يعد ذلك من ضرورات الشعر[86].

2- تذكير المؤنث الحقيقي:

جعل الهرمي تذكير المؤنث الحقيقي ضرورة من ضرورات الشعر، حيثُ قال: "ويجوز له تذكير المؤنث الحقيقي، على تأويل: (الحبيب، أو المحبوب، أو الظَّبي، أو (الشخص)، أو ما شابه ذلك، وعلى ذلك ... قول المتنبيّ[87]:

تُجْنَى الكَوَاكِبُ مِنْ قَلَائِدِ جِيدِه

وَتُنَالُ عَيْنُ الشَّمْسِ مِنْ خَلْخَالِهِ

فذكر الضّمير في (جيده وخلخاله) حملًا على معنى: (جيد الظبي وخلخاله)، أو: (جيد الحبيب وخلخاله)، حملًا على أنَّ الظبي والحبيب كُنْيَةٌ عن المحبوبة"[88].

ما ذكره الهرمي يأتي كثيرًا في الشعر، ويأتي في غير الشعر، كقولنا مثلًا: (لقيتُ الحبيب وسلمتُ عليه)، وتقصد به المرأة أي: (المحبوبة)، وهو كثير وواسع، قال ابن جني: "تذكيرُ المؤنث واسعٌ جدًّا؛ لأنَّه ردّ فرعٍ إلى أصله"[89]، وقال الألوسي: "ومثل هذا في الشعر كثير، وليس من الضرائر عند المحققين"[90]، وهو غير جائز عند ابن رشيق القيرواني[91].

والشاهد الذي أورده الهرمي على هذه القضية يسقط به الاستدلال؛ لأنه خارج الحد الزمني للاحتجاج النحوي.

3- إسكان عين (مَعَ):

عدّ الهرمي إسكان عين (مَعَ) ضرورة في الشعر، واستدلَّ بقول الشاعر[92]:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ

وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

فأسكن العين من (مع) وهي مفتوحة[93]، وهو بهذا يوافق رأي سيبويه، في حكمه عليها بالضرورة، فهو يقول: "فجعلها كهَلْ حين اضطُرَّ"[94]، ووافقه الزجاج[95]، وخالفه المتأخرون محتجين بأنَّ ذلك ورد في الكلام، ورد في لغة بعض العرب منهم ربيعة وتميم وغنم، فهم يسكنون العين[96]، وقال ابن عقيل: "وزعم سيبويه أنَّ تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون"[97].

4- الإغراء بالرفع:

ذكر الهرمي أنَّه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر الإغراء بالرفع، واستشهد بقول الشاعر[98]:

لَجَدِيْرُونَ بِالْلِقَاء إذا قَالَ
أُولُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

فرفع (السلاحُ)، وقياسه النّصب، فرفع السلاحُ وهو إغراء؛ تقديره: (لِيُقَرَبْ السلاحُ)[99]، كونه نائب فاعل، أو على أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره : (هذا السلاحُ)، قال الفارقي: "قوله: (السلاحُ السلاحُ) إغراء، وقد رفعه وحدَّه النَّصب، على تقدير: (هذا السلاحُ)، فكأنَّ المعنى: (بادروا، هذا السلاحُ) [100]، وذكر العيني: " أنَّ العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النَّصب"[101].

ويرى الباحث أنَّ الأنسب في تقدير رفع (السلاحُ) هو ما ذهب إليه الهرمي؛ كونه نائب فاعل (لِيُقَرَبْ السلاحُ)؛ لأنَّ القائل يطلب النجدة، فهم يستنجدون بطلب السلاح، فإذا كان السلاح بأيديهم، وهم يوزعون السلاح بتقدير: (هذا السلاحُ)، فلا قيمة للاستنجاد هنا، والله أعلم.

5- الخفض بـ(مَتَى، ولَعَلَّ، وبَلْ):

عدَّ الهرمي الخفض بـ(مَتَى، ولَعَلَّ، وبَلْ) ضرورة، وليس كما قال، فقد صرَّح بنفسه أنَّ الخفض بـ(متى، ولعلَّ) لغة[102] بني عقيل، قال ابن منظور: "حكى أبو زيد أنَّ لغة عقيل (لعلِّ زيدٍ مُنْطَلِقٌ)، بكسر اللام من لعلِّ وجر زيدٍ"[103]، وقال الأزهري: "(وعُقيل) بالتصغير، تُجيزُ جر اسمها، وكسر لامها الأخيرة ... واعلم أنَّ مجرور (لعلَّ) في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل (لعلَّ) منزلة الجار الزائد"[104].

6- نقل حركة هاء الضمير إلى الساكن قبله في الوقف:

يرى الهرمي أنَّه يجوز للشاعر نقل حركة هاء الضمير الى الساكن قبله في حالة الوقف، كقول الشاعر[105]:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

أصله: (لم أضربْهُ) بإسكان الباء، وضمِّ (الهاء)؛ لأجل دخول حرف الجزم (لم)، فلّما اضطرَّ إلى ضمِّ (الباء) نقل إلى (الباء) ضمَّة (الهاء)، وسُكِّنتْ (الهاء)، فصار (لَمْ أَضْرِبُهْ) [106]، وجاء هذا النقل عند العرب سعة، قال ابن جني: "وهذا واسعٌ عنهم"[107].

ويرى ابن بري أنَّ الهاء سكنت للوقف وما قبلها ساكن، فزاد خفاؤها، وضعف الاعتماد عليها، فحرَّكوا ما قبلها؛ ليقوى الاعتماد عليها، وخصوه بحركة الهاء؛ لأنَّه أدلُّ عليها، وأولى ما تمَّم به نقصها [108]، واشترط ابن عصفور أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحا، فقال: "وإنْ كان ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا، جاز فيه نقل الضّمة من آخره إلى الساكن قبله"[109].

ويرى الباحث أنَّ نقل حركة هاء الضمير إلى الساكن قبلة لغة وليست ضرورة شعرية؛ لأنَّ النقل يأتي في النثر والشعر.

النتائج:

- تبين من البحث أن الهرمي يرى أن مفهوم الضرورة أنه ما يقع في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة.
- وافق الهرمي معظم النحاة في عرضه لكثير من صور الضرائر الشعرية.
- الهرمي واحد من النحويين الذين يقولون بالضرورة، ولا تحفظ لديه في ذلك.
- خالف الهرمي النحاة في بعض المواضع التي عدها من الضرائر الشعرية.
- توسع الهرمي في دائرة الاستشهاد حتى خرج عن الحد الزمني للاحتجاج النحوي.
- تنوعت صورة الضرورة عند الهرمي، فجاءت في أبواب متعددة، وبصورة متنوعة ومختلفة.

الهوامش:

(1) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور حماسة عبداللطيف:ص5 .

(2) الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص6، وينظر: المقرب، لابن عصفور :202/2، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ص5.

(3) الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص6، وينظر: الاقتراح، للسيوطي: ص61، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ص5.

(4) الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص6.

(5) الاقتراح، للسيوطي: ص53.

(6) الكتاب، لسيبويه:26/1.

(7) الضرورة الشعرية: مفهومها ومذاهب النحاة فيها ، للدكتور عبدالجبار الشيخ: ص131.

(8) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي :243/4.

(9) ينظر: ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي: ص34، وما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني: ص 99، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ص17.

(10) ملحق ديوان رؤبة= مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان: ص183.

(11) ملحق ديوان رؤبة: ص183.

(12) ملحق ديوان رؤبة: ص169، والكتاب:170/4.

(13) ينظر: الكتاب، لسيبويه: 170/4، وما يجوز للشاعر، للقزاز القيرواني: ص164، وشرح شافية ابن الحاجب:246/4.

(14) ديوان رؤبة: ص29.

(15) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور ص 56.

(16) ديوان رؤبة: ص106.

(17) ضرائر الشعر، لابن عصفور ص 66.

(18) رؤبة، ديوانه ص:104.

(19) ينظر: ضرورة الشعر، للسيرافي ص:53، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ص203.

(20) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص173.

(21) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني: ص 163.

(22) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص180.

(23) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني: ص186.

(24) ينظر: الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص20-22، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، لإبراهيم ابن صالح الحندود: ص 412 -413.

(25) ينظر: الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: 20.

(26) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري:83/1.

(27) ديوان رؤبة (ملحق ديوانه): ص179.

(28) الكتاب لسيبويه 26/1.

(29) شرح المفصل، لابن يعيش:67/1.

(30) ديوان النابغة الذبياني: ص 50.

(31) ديوان لبيد: ص 132.
(32) ينظر: الضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص21-22.
(33) ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب: ص:221.
(34) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 1371/3.
(35) البيت في ديوان الهذليين :2 / 88.
(36) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 244/4.
(37) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ص24، ومعاني القرآن للفراء: 321/2.
(38) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ص378 .
(39) ديوانه : ص23، 112، وينظر: الانصاف: 499/2، وشرح التسهيل لابن مالك:288/3، وشرح المفصل لابن يعيش :188/1، 189.
(40) ينظر: المحرَّر في النحو، للهرمي: 245/4.
(41) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ص378.
(42) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص23 ، 24.
(43) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: ص493 ، المسألة (70).
(44) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، في: النواد في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، (ط: 1)، 1401هـ - 1981م: ص/523، وبلا نسبة في الكتاب، لسيبويه 316/3، والخصائص، لابن جني 333/1.
(45) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 4/ 246.
(46) الكتاب، لسيبويه: 316/3 .
(47) لسان العرب، لابن منظور: 65/1 .
(48) ينظر: العمدة في محاسن الشعر: 275/2.
(49) البيت من غير عزو في معاني القرآن للفراء:162/1، 188/2، والمنصف: 115/2، وشرح المفصل لابن يعيش:488/5 ، وضرائر ابن عصفور: ص45.
(50) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 4/ 246، 247.
(51) البيت من قصيدة دبجها في أسره ، ينظر: المخصص، لابن السيد: 9/14، والبيان والتبيين، للجاحظ: 268/2، 45/4، ولسان العرب: 65/14 (هذرم).
(52) ينظر: المحرر في النحو: 4/ 247.
(53) شرح ديوان جرير، للصاوي:ص135، وينظر: المقتضب، للمبرد: 148/2، والخصائص، لابن جني: 83/1، 396، وشرح المفصل لابن يعيش:396/4، ولسان العرب، لابن منظور: 110/6.
(54) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 3/ 361، 362.
(55) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش :396/4.
(56) ينظر: المفصل، للزمخشري: ص362، وشرح المفصل، لابن يعيش :396/4.
(57) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك: ص127.
(58) مغني اللبيب :421/5، 422.
(59) الجامع الصغير: ص127.
(60) لجرير يهجو الأخطل، شرح ديوانه للصاوي: ص395، وينظر: شرح التصريح: 79/2 ، ولسان العرب:189/14، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية :189/5.
(61) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، برواية أبي ذر الهروي، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (فضل المنيحة):287/5.
(62) ديوانه: ص172، وينظر: الكتاب، لسيبويه: 160/3، والمقتضب، للمبرد: 75/3، والضرائر، لمحمود شكري الألوسي: ص237.
(63) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 257/4 و 84.
(64) ديوانه: ص59، وينظر: الكتاب، لسيبويه:159/3، والمقتضب، للمبرد :70/3، وأسرار العربية، للأنباري: ص83، وشرح المفصل، لابن يعيش: 379/4.
(65) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 257/4 و 84.
(66) الكتاب:158/3.

(67) ينظر: الكتاب، لسيبويه: 39/3، والمقتضب، للمبرد:22/2، ومعاني القرآن للزجاج :356/1، والكشاف، للزمخشري:139/2 و 134/4.

(68) ينظر: المحرر في النحو: 259/4.

(69) الكتاب لسيبويه :39/3.

(70) نُسِبَ البيت لجرير في الكتاب:67/3، وديوان الأدب:435/1، وخزانة الأدب: 23/8، وصدره (يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ)، ونُسِبَ لعمر بن خثارم البجلي في شرح الرضى على الكافية: 377/3، وخزانة الأدب: 20/8، وجاء صدرًا وليس عجزًا والبيت هي: إِنَّك إِنْ تُصْرَعْ أَخُوكَ يُصْرَعُ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فانظُرَنْ مَا تَصْنَعُ، وبلا نسب في الإنصاف في مسائل الخلاف: 623/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 109/5.

(71) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 260/4.

(72) الكتاب، لسيبويه: 67/3، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:110/5، وخزانة الأدب، للبغدادي:20/8.

(73) المقتضب للمبرد: 70/2.

(74) الأحوص بن محمد الأنصاري، يهجو مطرًا ، ينظر: ديوانه: ص236 ، رقم (140)، والكتاب لسيبويه: 202/2، والمقتضب: 214/4، 224.

(75) عدي بن أبي ربيعة التغلبي، ينظر: المقتضب، للمبرد:214/4 ، وفيه (رفعت رأسها) بدل (ضربت صدرها) ، وقيل لمهلهل بن ربيعة ينظر: الجمل لابن عصفور: ص552 و 553، والمنصف، لابن جني: 218/1، وقيل لعدي بن زيد، ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب للفارقي: 98/3.

(76) المحرر في النحو: 201/3 و 202، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص25 ، 26.

(77) ينظر: الكتاب، لسيبويه :202/2 و 203، وضرائر الشعر لابن عصفور: ص25 ، الضرائر لمحمود شكري لألوسي: ص286، 287 ، الإنصاف:211/1.

(78) المقتضب للمبرد: 213/4 و 214، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ص25، والضرائر، للألوسي: ص286، 287، الإنصاف:211/1.

(79) قيس بن الخطيم، ديوانه: ص88، والكتاب، لسيبويه: ص61، والجمل في النحو للزجاجي: ص217، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 135/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 124/3، وضرائر الشعر لابن عصفور: ص298.

(80) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي:42/4، 43.

(81) الكتاب لسيبويه: 134/1.

(82) الكتاب، لسيبويه: 61/3، وينظر: المقتضب، للمبرد: 54/2 ومعاني القرآن للفراء:158/3.

(83) ينظر: الكتاب، لسيبويه:169/1، والمقتضب، للمبرد: 213/4 و 214، ومجالس ثعلب:123/1، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ص25، والضرائر، للألوسي: ص286، 287، والإنصاف، للأنباري:211/1.

(84) ينظر: هي قراءة أبي عمرو. ينظر: الحجة، لأبي علي الفارسي 454/6.

(85) ينظر: المحرر في النحو، للهرمي: 121/4، 248.

(86) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام :505/6.

(87) شرح ديوان المتنبي للبرقوقي:181/3.

(88) المحرر في النحو: 251/4، 252.

(89) الخصائص: 415/2.

(90) الضرائر للألوسي: ص332.

(91) ينظر: العمدة في محاسن الشعر: 279/2.

(92) لجرير يمدح هشام بن عبدالملك ، شرح ديوانه للصاوي: ص506، و(فيكم) بدل (معكم) ، وقيل للراعي النميري انظر ملحقات ديوانه: ص311 ، والكتاب: 287/3، وهو لأحدهما في شرح التصريح على التوضيح:715/1، وبلا نسبة ، في: شرح ابن عقيل: 70/3.

(93) ينظر: المحرر في النحو: 267/4 و 268.

(94) الكتاب: 287/3.

(95) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:88/1.

(96) ينظر: لسان العرب، لابن منظور :144/14، وشرح ابن عقيل: 70/3، وشرح التصريح على التوضيح:715/1.

(97) شرح ابن عقيل: 70/3.

(98) غير معروف، ولم تنسب لقائل، ينظر: معاني القرآن للفراء:188/1 و 269/3، والخصائص:102/3، والإفصاح للفارقي :ص145، وهمع الهوامع:28/3.

(99) ينظر: المحرر في النحو: 266/4، و 178/3.

(100) الإفصاح للفارقي: ص145.

(101) المقاصد النحوية :1782/4، 1783.

(102) ينظر: المحرر في النحو: 12/3، 13 و 392/3.

(103) لسان العرب: 369/9.

(104) شرح التصريح على التوضيح : 296/1 ، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام :519/3 .

(105) زياد الأعجم ، ينظر: الكتاب:180/4، وسر صناعة الإعراب:389/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 214/5، والوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني: ص15، وهمع الهوامع :210/6، وشرح شواهد الإيضاح: ص286.

(106) ينظر: المحرر في النحو: 257/4، 258.

(107) سر صناعة الإعراب: ص390.

(108) شرح شواهد الايضاح: ص286.

(109) المقرب لابن عصفور: ص25.

المصادر والمراجع:

1. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، (ت: 577هـ)، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.
2. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، (ت: 487هـ)، حقَّقه وقدَّم له سعيد الأفغاني، (ط:2) 1394هـ – 1974م، جامعة بنغازي.
3. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطيَّة، وراجعه وقدّم له: علاء الدين عطيّة، دار البيروني، (ط:2)، 1427هـ- 206م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط:1)، 1380هـ – 1961م.
5. البيان والتبيين، تأليف أبي عثمان بن بحر الجاحظ، (ت: 255هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط:7) 1418هـ – 1998م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.
6. الجامع الصغير في النحو، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، (ت:761هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمود الهرميل، 1400هـ _ 1980م، سلسلة روائع التراث العربي(3).
7. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودققه:

عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م.

8. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد السّيد البطليوسي، (ت:521هـ)، تحقيق سعيد عبدالكريم سَعّودي .
9. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط: 4).
10. شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدَّم له الدكتور شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، 1411هـ – 1990م، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.
11. ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، (ط: 3)
12. ديوان رؤبة (ملحق الديوان)= مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة، بعناية وترتيب وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
13. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت.
14. ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطّوسي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1414هـ – 1993م.
15. ديوان النابغة الذبياني، تح: حنا نصر الحتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط.1)،1411هـ،1991م.
16. ديوان الهذليّين، الطبعة الثانية، 1995م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
17. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1408هـ – 1987م.
18. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين ين مالك، ت/ محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ – 2001م.
19. شرح ديوان جرير، تأليف / محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى.
20. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها للبغدادي، تح: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ – 1982م.
21. شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(643هـ): دار الطباعة المنيرية،(د.ط)،(د.ت).

22. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1980م.
23. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الألوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ .
24. الضرورة الشعرية مفهومها ومذاهب النحاة فيها، الدكتور عبدالجبار الشيخ بلال منير، جامعة أم درمان الإسلامية.
25. ضرورة الشعر، للسيرافي، تح: الدكتور رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ - 1985م.
26. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، إبراهيم بن صالح الحندود، دراسة على ألفية ابن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م.
27. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، الأزْدي، (ت:456هـ)، حققه، وفصَّله، وعلَّق حواشيه محمد محيي الدّين عبدالحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.
28. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، برواية أبي ذر الهروي، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، الطبعة الأولى 1421هـ / 2001م (فضل المنيحة).
29. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، (ط.1)، 1416هـ - 1995م.
30. لسان العرب، للإمام العلَّامة ابن منظور، طبعة جديدة ومصحَّحة وملوّنة، اعتنى بتصحيحها، أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (ط:3)، 1419هـ - 1999م.
31. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، الدكتور حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
32. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط: 3)، 1408هـ - 1988م.
33. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1998م.
34. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقيرواني، حققه وقدّم له وصنع فهارسه الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط)، (د.ت).

35. المحرر في النحو، عمر بن عيسى الهرمي اليمني (ت:702هـ)، تحقيق الدكتور أمين عبدالله سالم، مؤسسة العلياء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.
36. معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت: 208هـ)، عالم الكتب، بيروت، (ط:3)، 1403هـ - 1983م.
37. معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج أبي إسحاق بن إبراهيم بن السَّري، (ت: 311هـ)، شرح وتحقيق دكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، (ط:1)، 1408هـ - 1988م.
38. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبداللطيف محمد الحطيب، التراث العربي، السلسة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، 1423هـ - 2002م.
39. المقاصد النحوية، في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855هـ)، تحقيق (أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السُّوداني، د. عبدالعزيز محمد فاخر)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.
40. المقتضب، صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت:285هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، الأستاذ بجامعة الأزهر القاهرة، 1415هـ - 1994م، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، 1399هـ - 1979م.
41. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، لكتاب التَّصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، بتحقيق لجنة من الأستاذين : إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، في ذي الحجة سنة 1373هـ = أغسطس سنة 1954م.
42. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، (ط: 1)، 1401هـ - 1981م.
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السّيوطي، (ت: 911)، ساعدت جامعة الكويت على نشره، تحقيق وشرح، الدكتور عبدالعال سالم مكرم أستاذ النحو العربية بجامعة الكويت، دار البحوث العلمية، (ص:ب.2857)، حقوق الطبع محفوظة 1400هـ - 1980.